

Distr.: General
14 March 2002
Arabic
Original: English



التقرير الثالث عشر للأمن العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولاً - مقدمة

وليبريا. وفيما يتعلق بالاستعدادات للانتخابات المقرر عقدها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، أجرت اللجنة الانتخابية الوطنية بنجاح عملية تسجيل للناسخين ورُفعت حالة الطوارئ لتمكين الأحزاب السياسية من شن حملات انتخابية حرة. وفي الوقت نفسه، تم نشر شرطة سيراليون وجيشها في مزيد من المقاطعات بينما اتخذت الحكومة مزيداً من الخطوات لبسط سلطتها إلى مناطق كانت خاضعة فيما سبق للجبهة المتحدة الثورية. وأحرز تقدم أيضاً في الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة. لكن عملية إعادة إدماج المحاربين الذين نزلت أسلحتهم تسير بخطى بطيئة بسبب عدم كفاية التمويل. كما أن الصراع في ليبريا تصاعد مثيراً مخاوف بشأن مضاعفاته المحتملة على التقدم المحرز في سيراليون.

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٣٧٠ (٢٠٠١) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ذلك القرار، طلب مني أيضاً مجلس الأمن إبلاغه على فترات منتظمة بما تحزره البعثة من تقدم في تنفيذ ولايتها. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب ويشمل التطورات المستجدة منذ تقديم تقريري الثاني عشر عن البعثة المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2002/1195).

ثانياً - التطورات السياسية

تنفيذ اتفاق أوجا

٣ - وفي ضوء رفع حالة الطوارئ التي كانت توفر الأساس القانوني لاحتجاز فوداي سنكوح الزعيم السابق للجبهة المتحدة الثورية فضلاً عن ٤٩ آخرين من أعضاء الجبهة وما يزيد على ٣٠ من أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقاً المعروفين باسم غلمان الحي الغربي، مثل هؤلاء الأفراد أمام المحاكم في ٤ و ١١ آذار/مارس، ووجهت إليهم اتهامات بالقتل وغير ذلك من الجرائم الجنائية. وأعلن المدعي العام لسيراليون أن هذه الاتهامات لن

٢ - استمرت عملية السلام في سيراليون في إحراز تقدم مشجع خلال الفترة قيد الاستعراض. واكتمل نزع سلاح محاربي الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في ١١ كانون الثاني/يناير. وكمتابعة لذلك، بدأت حكومة سيراليون برنامجاً خاصاً لجمع الأسلحة التي يحتفظ بها السكان المدنيون بشكل غير مشروع، والبنادق الموجودة أساساً في حوزة قوات الدفاع المدني، التي كانت مستثناة في برنامج نزع السلاح الأصلي. وبدأ توطين المشردين داخلياً في جميع مقاطعات البلد وعاد مزيد من اللاجئين إلى الوطن من غينيا

٦ - تمس بأي من الدعاوى التي قد تقرر المحكمة الخاصة لسيراليون رفعها على هؤلاء الأشخاص.

الجوانب الإقليمية

٤ - تصاعد الصراع الدائر في ليبيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما اضطر أعداد ضخمة من لاجئي سيراليون إلى العودة، ونحو ١٠.٠٠٠ لاجئ ليبيري إلى الفرار إلى جنوب وشرق سيراليون. وعبرت، في حالتين، عناصر من القوات المسلحة الليبرية الحدود إلى سيراليون فرارا من القتال. وفي الحالتين، وافق الجنود الليبريون على العودة إلى بلدهم طوعا. وترددت أنباء بشكل مستمر تشير إلى أن سام بوكاري القائد الميداني السابق للجبهة المتحدة الثورية لا يزال نشطا في المنطقة وثمة احتمال في أن تكون حكومة ليبيريا وقوات المنشقين التي تقاوم في المنطقة قد جندت بعض محاربي سيراليون الذين جردوا من السلاح.

ثالثا - الوضع العسكري والأمني

٧ - ظل الوضع الأمني إجمالا مستقرا بصفة عامة في سيراليون. بيد أنه وقعت مصادمات عنيفة بين المحاربين السابقين التابعين لقوات الدفاع المدني والجبهة الثورية المتحدة بسبب صراعات على التعيين في مقاطعات كونو يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وأشارت التقارير إلى أن ما مجموعه ١٣ شخصا قد قتلوا وأصيب ٤٠ شخصا خلال تلك المصادمات. وتسبب العنف في تشريد واسع النطاق للسكان المحليين، الذين كان بعضهم قد ذاق مرارة التشريد من قبل. واحتوت قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الحادث، وساعدت في نقل المشردين ثانية إلى قراهم.

٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، توغل أكثر جيش سيراليون في مقاطعتي كيهلاهون وكونو لتأمين حدود البلد. وواصل تعزيز انتشاره في المناطق الاستراتيجية في ماكيبي وماغبوراكاه وماسينغي ولونسار. وأعلنت الحكومة أنه ستعاد تسميته الجيش ليصبح اسمه القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وذلك اعتبارا من ١ نيسان/أبريل.

٥ - وفي تطور إيجابي، التقى رؤساء دول سيراليون وغينيا وليبيريا في الرباط في ٢٧ شباط/فبراير. وأدان رؤساء الدول جميع أنشطة المنشقين في المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو، ووافقوا على العمل بشكل جماعي لكبح أنشطة الجماعات المسلحة العاملة هناك. ووافقوا أيضا على الاحتفاظ باتصالات دورية فيما بينهم وعقد اجتماع قمة للمتابعة في الرباط. وبعد ذلك، اجتمع وزراء الخارجية والأمن من البلدان الثلاثة في فريتاون يومي ٦ و ٧ آذار/مارس لمناقشة طرق تنفيذ القرارات التي اتخذها قادتهم في الرباط. وأوصى الوزراء بأن تجتمع لجنة تضم خبراء قانونيين من البلدان الثلاث في فريتاون في آذار/مارس لوضع إطار قانوني للتعامل مع الجماعات المنشقة. وأوكلوا أيضا إلى لجنة تقنية مهمة نشر وحدات أمن مشتركة على حدودهم المشتركة.

انتشار البعثة

كميات ضخمة من الذخيرة غير المستقرة أثناء البرنامج. وتشدد البعثة إجراءات مناولة الذخيرة والذخائر غير المنفجرة. وأود أن أقدم تعزيتي إلى جميع حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام في سيراليون في الفترة قيد الاستعراض.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

نزع السلاح والتسريح

١٢- اجتمعت في ١٧ كانون الثاني/يناير اللجنة المشتركة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تضم حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية والبعثة، وأعلنت أنه قد تم إنجاز نزع السلاح. وبعد ذلك، نظمت احتفالات في لونغي وعواصم المقاطعات بو وماكيني وكينياما للاحتفال بنهاية الحرب، جرى فيها تدمير أسلحة.

١٣- وقد نُزع سلاح محاربون مجموع عددهم ٤٧ ٠٧٦ محارباً (١٨٣ ١٩ محارباً من الجبهة المتحدة الثورية و ٦٩٥ ٢٧ محارباً من قوات الدفاع المدني و ١٩٨ محارباً من المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقاً، وذلك في الفترة الممتدة من ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ عند استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عند إنجاز البرنامج رسمياً. وجمعت ٨٤٠ ١٥ قطعة من مختلف أنواع الأسلحة ومليوناً طلقة ذخيرة خلال الفترة ذاتها. وكان قد تم قبل استئناف البرنامج في أيار/مايو ٢٠٠١ جمع أسلحة عددها ٨٢٤ ١١ قطعة في المرحلتين اللتين تم فيهما نزع السلاح في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إلى أيار/مايو ٢٠٠٠. ودمرت البعثة حتى الآن ما مجموعه ٩٤٤ ٢٤ قطعة سلاح، من بينها ٨٠٠ ١٠ قطعة جمعت قبل أيار/مايو ٢٠٠١. وحولت الأسلحة إلى أدوات في إطار مشروع نفذ

٩- واصلت قوات البعثة القيام بدوريات محسوسة في أرجاء البلد لردع العنف وطمأنه السكان. وزادت البعثة أيضاً دورياتها الجوية والبرية على طول الحدود السيراليونية/الليبيرية نظراً لتصاعد القتال في ليبيريا.

١٠- وتركز البعثة حالياً على تنفيذ أول مرحلة في مفهومها العسكري للعمليات لعام ٢٠٠٢ التي يتمثل هدفها الأساسي في تأمين الأمن الفعلي للانتخابات المقبلة. ولبلوغ تلك الغاية، مدت البعثة نطاق انتشارها إلى ٣٩ موقعاً في أرجاء البلد لتوفير مظلة أمنية. وتعتزم البعثة، في المرحلة الثانية التي من المتوقع أن تبدأ قريباً، أن تنتشر في عدد أكبر من المناطق، على أساس مؤقت، بغية تغطية أكبر عدد ممكن من المواقع خلال فترة الاقتراع. وفي المرحلة الثالثة، التي تبدأ بعد الانتخابات، ستركز البعثة على تهيئة بيئة آمنة في فترة ما بعد الانتخابات الحاسمة. وطوال ذلك، سيجري توفير المظلة الأمنية بالتعاون وثيق مع شرطة سيراليون وجيشها. وتمت الموافقة مؤخراً على بروتوكول يهدف إلى وصف المسؤوليات الأمنية بوضوح، مع تركيز خاص على ما تغطي به أنشطة الشرطة من أولية في ترتيب الأهمية. وفي الوقت نفسه يجري حالياً التخطيط للمراحل اللاحقة، التي ستركز على إجراء تقييم متأن للوضع الأمني بعد الانتخابات وإجراء تعديل تدريجي في قوام وتكوين وانتشار العنصر العسكري للبعثة، والتي من المتوقع أن تبدأ في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢.

١١- ويؤسفني أن أبلغ المجلس أن ست من حفظة السلام من الوحدة التابعة لزامبيا قد قتلوا في حادث مأساوي أثناء مناولة ذخيرة جمعت خلال عملية نزع السلاح في مقاطعة كينياما، وأصيب ١٢ آخرين بإصابات خطيرة. وهي خسارة فادحة على وجه خاص لأنها وقعت في نهاية عملية نزع السلاح وكانت الحادثة الوحيدة الخطيرة التي تقع أثناء مناولة

بالاشتراك بين البعثة والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وساعدت القوات التابعة للمملكة المتحدة في سيراليون البعثة في تدمير الذخيرة غير المستقرة في تونغو بمقاطعة كينما.

١٤ - ونفذت شرطة سيراليون بمساعدة البعثة البرنامج الخاص للجمع الطوعي للبنادق والأسلحة التي يحتفظ بها المدنيون بشكل غير مشروع، ومن المتوقع إنجازه في منتصف آذار/مارس. وحتى ٧ آذار/مارس، كان المشروع قد جمع ٨ ٥٣٦ قطعة سلاح و ٣٣ ٩٦٨ قطعة ذخيرة. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحضير لتمويل مشروع للمتابعة في إطار الصندوق الاستئماني للأسلحة الصغيرة يهدف إلى تقديم مساعدة أطول أجلا في تعزيز القدرة المؤسسية لشرطة سيراليون على التعامل مع الأسلحة غير المشروعة. وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريرتي السابق، تستعد الأمانة العامة لإرسال بعثة لإجراء تقييم شامل لعملية نزع السلاح في سيراليون. وتجدد الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الأسلحة والمعدات التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية من البعثة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لا يُعرف عنها شيء. وستنظر بعثة التقييم في جملة أمور منها هذه المسألة. وأعرب عن امتناني للدول المانحة التي وافقت على تمويل هذا المشروع الهام.

إعادة إدماج المحاربين السابقين

١٥ - لا يزال التمويل الموفر لبرنامج إعادة الإدماج الذي تديره الحكومة يعاني من نقص شديد، يقدر حاليا بمبلغ ١٣,٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. ولكن هناك بادرة إيجابية تتمثل في أن جميع المحاربين الذين نزع أسلحتهم قد تلقوا استحقاقاتهم الأولية لإعادة الإدماج التي تهدف إلى مساعدتهم في الاستقرار في مجتمعاتهم. وحتى الآن، تم استيعاب ما مجموعه ٩٥١ ١٧ محاربا سابقا في مشاريع مختلفة قصيرة الأجل لإعادة الإدماج، تشمل ٥٥٢ ٤ محاربا

في مشاريع في مجالات الزراعة و ٣٣١ ٥ في التدريب المهني و ٨٧١ ٣ في التعليم النظامي و ٢٤٠ ٣ في التلمذة الصناعية في مهن مختلفة و ٥٨٩ في الأشغال العامة و ٣٦٨ في إعادة إدماج الأطفال. وعلاوة على ذلك، جرى حتى الآن اختيار ١ ٧٢٣ محاربا سابقا (١ ٠٢٨ من محاربي الجبهة المتحدة الثورية و ٦٣٢ من محاربي قوات الدفاع المدني و ٦٣ من محاربي المجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا) للإدماج من جديد في جيش سيراليون. وعلاوة على عدم كفاية التمويل، أدى عدم وجود مقدمي الخدمات في معظم المناطق الواقعة شرق و شمال البلد إلى إبطاء خطى برنامج إعادة الإدماج. وتنفذ البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مشاريع بديلة لشغل المحاربين القدامى الموجودين في مناطق يشمل اشتعال الموقف فيها مثل مقاطعتي كونو و كيلاهون.

خامسا - الحكم والاستقرار

بسط سلطة الدولة

١٦ - بإتمام عملية نزع السلاح، اتخذت الحكومة خطوات أخرى لبسط سلطتها في أرجاء البلد. وعاد زعماء القبائل وأصحاب المكانة في الزعامة إلى جميع المقاطعات، باستثناء كيلاهون التي اكتمل فيها نزع السلاح في منتصف كانون الثاني/يناير. ويجري حاليا أيضا نقل موظفي المقاطعات من فريتاون إلى المناطق التي كانت خاضعة فيما سبق للجبهة الثورية المتحدة في الأقاليم الشمالية والشرقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد موظفو المقاطعات إلى مقاطعات كونو وكيونادوغو وتونكوليلي. وفتحت من جديد أبواب المحاكم العليا في كينما وبو وكذلك المحاكم الجزئية في بورت لوكو. وانتشرت شرطة سيراليون في جميع المقاطعات وإن كان ذلك بأعداد صغيرة، وبدأ أيضا المسؤولون العاملون في الوزارات التنفيذية في العودة تدريجيا.

إلى دراسة مولتها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويعد القيام في وقت مبكر باعتماد نظام شامل وفعال لتعدين الماس وتسويقه أمراً له أهمية قصوى للنمو الاقتصادي للبلد واستقراره في الأجل الطويل. فبدون هذا النظام، تحقيق مخاطر شديدة تتعلق بحدوث استغلال غير خاضع لضوابط للماس واتجار غير مشروع به، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار البلد من جديد.

أنشطة الإنعاش

٢٠ - واصلت اللجنة الوطنية للإنعاش إفاد بعثات للتقييم يستعان بها في تحديد الأولويات وتعبئة الموارد اللازمة لجهود الإنعاش الجارية. وجرى استناداً إلى تلك التقييمات إعداد إستراتيجيات الإنعاش في المقاطعات إلى جانب إستراتيجية الإنعاش المؤقتة الوطنية. وتتناول هذه الإستراتيجية الجوانب الرئيسية للانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش. وتركز على الإجراءات الفورية الموجهة أساساً نحو بسط سلطة الدولة واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية بغية إرساء الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة. وتزود كذلك الحكومة والماسخين والمنظمات غير الحكومية بنهج منسق لتقديم المساعدات للإنعاش وترسم خط سيرها.

٢١ - ومولت البعثة، عن طريق الصندوق الاستثماري لسيراليون، بناء وحدة مبيت لمتدربي الشرطة فضلاً عن مركزين للشرطة في كويديو والمنطقة الغربية بتمويل مقدم من حكومة اليابان. ويجري إصلاح مراكز شرطة أخرى في كامبيا وكابالا ودارو ومويامبا لونسار بالاستعانة بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وفي لونسار بمساهمة من حكومة النرويج. وقدمت، حتى الآن، ألمانيا وإيطاليا والسويد وكندا والمملكة المتحدة وهولندا واليابان تبرعات سخية للصندوق الاستثماري. وقدم مانخون آخرون، مثل إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

١٧ - ومع ذلك فلا تزال الحكومة تواجه قيوداً شديدة تحد من قدرتها على بذل جهود لاستعادة الإدارة المدنية والخدمات العامة في أرجاء البلد. ومن العقبات الرئيسية، التي تواجه بشكل خاص جهود التعجيل ببسط سلطة الحكومة، عدم توافر الموظفين المؤهلين والبنية التحتية المدمرة فضلاً عن نقص المكاتب ومعدات الاتصال والنقل اللازمة للموظفين العائدين. وحددت الاحتياجات الفورية لاستعادة الخدمات العامة الأساسية في المقاطعات التي أتيح الوصول إليها مؤخراً، وعرضت على بعثة الماسخين التي زارت سيراليون في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٢. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنعاش وسائر هيئات الأمم المتحدة فضلاً عن إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومة في التصدي لهذه القيود التي تحد من قدرتها.

١٨ - وفي الوقت نفسه، أدت لجان الإسكان التي أنشئت في بعض المقاطعات دوراً هاماً في حل المنازعات القائمة بشأن الممتلكات التي احتلها محاربون قدامى من الجبهة المتحدة الثورية بشكل غير قانوني. وتُبذل حالياً جهود لإنشاء لجان مماثلة في المقاطعات المتضررة الأخرى. وتيسر البعثة أيضاً عقد اجتماعات بين الكوادر السابقة للجبهة المتحدة الثورية وزعماء القبائل لحل المشاكل المتعلقة بملكية الممتلكات، وجمع رسوم من الأسواق، والتعدين غير المشروع، ووضع الزعماء المؤقتين الذين عينتهم الجبهة المتحدة الثورية أثناء الصراع.

١٩ - وبدأت حكومة سيراليون في تنفيذ سياسة جديدة تهدف إلى إخضاع التعدين الحربي للماس للضوابط. وفي إطار هذه السياسة، ستتولى لجان التعدين في المقاطعات وبمشاركة من المجتمعات المحلية إصدار تراخيص للتعدين. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة مفاوضات مع أصحاب الامتيازات لإنعاش التعدين الصناعي لرواسب الكمبرلايت الجوفية. وتدرس أيضاً خيارات تسويق وتصدير الماس استناداً

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبرعات ضخمة لإصلاح الطرق والهيكل الأساسية الإدارية في البلد.

سادسا - الانتخابات

٢٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض مزيدا من التقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجري في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وافق برلمان سيراليون على تشريع ينشئ رسميا اللجنة الانتخابية الوطنية. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اعتمد قانونا منقحا للانتخابات زاد بموجبه عدد المقاعد البرلمانية من ٨٠ مقعدا إلى ١٢٤ مقعدا، تتألف من ١١٢ مقعدا منتخبا و ١٢ مقعدا مخصصا لزعماء القبائل. وينص النظام المنقح أيضا على نظام الكتل الانتخابية للمقاطعات، المشروح في الفقرة ٣٨ من تقريره السابق (S/2001/1195)، ويخصص ٨ مقاعد برلمانية لكل مقاطعة من المقاطعات البالغ عددها ١٤ مقاطعة.

٢٣ - وسارت عملية تسجيل الناخبين في جو سلمي في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير. ورغم أن اللجنة الوطنية للانتخابات مدت فترة التسجيل ثلاثة أيام، فيرى بعض أصحاب المصلحة أن من الضروري مواصلة تمديد فترة التسجيل لأطول مدة ممكنة لخدمة أكبر عدد ممكن من الناخبين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم. وصادفت اللجنة صعوبات سوقية وتقنية وإدارية خلال عملية التسجيل، تراوحت بين التثقيف غير الوافي للناخبين والتأخر في صرف الأموال ورفض بعض موظفي التسجيل القيام بواجباتهم بسبب سوء تفاهم على الأجر.

٢٤ - وأكمل استرجاع استمارات تسجيل الناخبين في ٢٠ شباط/فبراير. لكن تسجيل الاستمارات تباطأ نتيجة لكبر عدد الاستمارات المتسخة فضلا عن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. ونتيجة لذلك، تعين تأجيل عرض القوائم

الأولية للناخبين لمدة أسبوع واحد، إلى الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أنه جرى تسجيل عدد أولي مجموعه ٥١٨ ٢٧٦ ٢ ناخبا محتملا، وهو رقم جيد بالمقارنة بالرقم المسجل في عام ١٩٩٦ البالغ ١ ٥٦٦ ٠٠٠ ناخب.

٢٥ - ومن شأن عرض القوائم الأولية للناخبين أن يمكّن الناخبين من التحقق من أسمائهم وأن يتيح لهم أيضا الفرصة للتصدي للمزاعم القائلة بتسجيل القصر وتسجيل الناخب أكثر من مرة أثناء عملية تسجيل الناخبين. وراقبت جماعات المجتمع المدني المحلية فضلا عن أمانة الكومنولث والاتحاد الأوروبي عملية التسجيل. ويجري حاليا تجهيز بطاقات الهوية للناخبين المحتملين المسجلين وإصدارها. وتنتشر مراكز التصوير الفوتوغرافي المنشأة لهذا الغرض في أرجاء البلد، ومن المقرر أن تظل مفتوحة حتى ٣٠ آذار/مارس.

٢٦ - وقد أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أنه يمكن للاجئين العائدين أن يسجلوا أنفسهم في مخيمات العبور، اعتبارا من منتصف نيسان/أبريل، بشرط أن يكونوا حاملين لبطاقات هوية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتأكيد وضعهم. إلا أن عددا كبيرا من اللاجئين العائدين من ليبيريا قد تفرقوا بالفعل في قراهم الأصلية، مما يتعذر معه تسجيلهم في مخيمات العبور. لذلك فإن اللجنة تعتزم تنظيم وحدات تسجيل متنقلة لتسجيل العائدين. وقد قامت بعثة تتألف من اللجنة الانتخابية الوطنية والمفوضية ومسؤولي البعثة بزيارة المخيمات في غينيا في الفترة من ٢ إلى ٧ شباط/فبراير، لإعلام اللاجئين السيراليونيين بشأن الحالة في بلدهم وبشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، سيسمح لمن يعودون منهم إلى مقاطعاتهم الأصلية قبل الانتخابات أن يطلبوا تحويل سجلات قيدهم إلى مقاطعاتهم. ومع ذلك، فإن اللجنة

الشواغل والتحديات المتبقية

٣٠ - أبرزت ممارسة تسجيل الناخبين التحديات التنفيذية التي ما زالت تواجه اللجنة الانتخابية الوطنية، والتي يتعين التصدي لها لتجنب نشوء صعوبات يمكن أن تعرقل سير الأنشطة المهمة في يوم الاقتراع. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم للغاية لنجاح تسيير الأنشطة في يوم الاقتراع أن يكون هناك قدر كافٍ من التخطيط لجميع جوانب العملية، وتوفير الاتصال الفعال بين مقرر اللجنة والمكاتب الميدانية، وقيام الحكومة بصرف الأموال للجنة في الوقت الملائم، فضلا عن تثقيف الناخبين بصورة فعالة، وتوفير إمدادات كافية من المواد، وتدريب الموظفين الميدانيين. وتعمل البعثة والشركاء الآخرون على مضاعفة جهودهم لمساعدة اللجنة على معالجة جوانب القصور في هذه المجالات الهامة.

٣١ - وواصلت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الإعراب عن القلق إزاء غياب الحوار بينها وبين اللجنة الانتخابية الوطنية، التي عقدت ثلاثة اجتماعات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة والشركاء الخارجيون تشجيع اللجنة على عقد مشاورات بصورة أكثر تواترا مع أصحاب المصلحة. كما أكدت البعثة للجنة الانتخابية الوطنية ضرورة وضع استراتيجية إعلامية استباقية للعمل على تحسين فهم الجمهور للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة.

دور الأمم المتحدة في دعم الانتخابات

٣٢ - أصبح الآن العنصر الانتخابي للبعثة مستقرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت البعثة بصورة وثيقة العملية الانتخابية وقدمت مشورة للجنة الانتخابية الوطنية بشأن معالجة جوانب القصور. كما قدمت البعثة دعما لوجيستيا وأمنيا وإعلاميا لعملية تسجيل الناخبين بأسلوب منسق.

الانتخابية الوطنية لم تعلن حتى الآن عن ترتيبات التصويت للمشردين الذين يقيمون في المخيمات حتى يوم الاقتراع.

٢٨ - وفي غضون ذلك، واصلت الأحزاب السياسية في البلد استعداداتها للانتخابات المقبلة، وسجل ما مجموعه ٢٣ حزبا أسماءها لهذا الغرض. وكما سبق ذكره، أعلن الرئيس كباح في ١ آذار/مارس رفع حالة الطوارئ، مما فتح الطريق أمام الأحزاب السياسية لبدء الحملة الانتخابية. ووفت الجبهة المتحدة الثورية بما تبقى من متطلبات تسجيلها كحزب سياسي بفتح مكتب إقليمي لها في العاصمة الإقليمية كينما. إلا أنها لم تقدم بعد طلبا لتسجيلها الكامل. وفي ١٤ شباط/فبراير، تلقيت رسالة من عيسى سياسي، قائد الجبهة المتحدة الثورية دعا فيها إلى رفع حظر السفر المفروض على مسؤولي الجبهة وطلب من المجتمع الدولي أن يقدم إلى حركته مساعدات لكي تتمكن من تحويل نفسها إلى حزب سياسي. وتخلي المقدم (المتقاعد) جوني كول كوروما، القائد السابق للمجلس الثوري للقوات المسلحة، عن منصبه بوصفه رئيس لجنة توطيد السلام، التي أنشئت بموجب اتفاق لومي للسلام وانضم إلى حزب السلام والتحرير.

٢٩ - وفي اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي في فريتاون في ١ آذار/مارس، جدد ١١ من الأحزاب السياسية المعارضة انتقاداتهم لنظام الكتل الانتخابية للمقاطعات، ودعوا إلى تأجيل الانتخابات إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك إلى تشكيل حكومة مؤقتة. ونظرا للتقدم الذي أحرز بالفعل في التحضير للانتخابات، فإنه لا يتوقع أن تؤدي هذه النداءات إلى تغيير مسار الأحداث. ومع ذلك، فإنه من المهم أن تحافظ اللجنة الانتخابية الوطنية على استمرار الحوار مع الأحزاب السياسية من أجل بناء الثقة في العملية الانتخابية.

وسيقدم دعم مماثل للمراحل المقبلة من العملية الانتخابية. وأنشأت البعثة وحدة إعلامية للانتخابات لتعزيز فعالية ما تقدمه من دعم إعلامي للعملية الانتخابية.

٣٦ - وقد استُخدمت إذاعة البعثة استخداما فعالا لبث معلومات عن عملية تسجيل الناخبين وعرض سجل مؤقت للناخبين. وتبث الإذاعة لمدة ٢٤ ساعة يوميا، وأدجت معلومات عن العملية الانتخابية في جميع برامجها، بما في ذلك برامجها اليومية المتعلقة بالشؤون الجارية ونشرات الأخبار باللغتين الانكليزية والمحلية. وتقوم المحطة حاليا بتجريب أجهزة إرسال إذاعي ركبت مؤخرا، ستمكنها عما قريب من توسيع نطاق وصولها لتغطي سيراليون بأسرها. وشملت الجوانب الأخرى للأنشطة الإعلامية التي تقوم بها البعثة من أجل الانتخابات بث رسائل مبسطة في التثقيف المدني.

الدعم المقدم من الشركاء الآخرين

٣٧ - واصلت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية تقديم مستشارين فنيين إلى اللجنة الانتخابية الوطنية ومواد ومعدات لدعم العملية الانتخابية. ويقوم كل من المعهد الديمقراطي الوطني، وهو مؤسسة غير حكومية يوجد مقرها في الولايات المتحدة، ومؤسسة وستمنستر من أجل الديمقراطية، التي تمولها المملكة المتحدة، بتنفيذ مشاريع لتطوير الأحزاب السياسية في فريتاون، تستهدف إفادة جميع الأحزاب السيراليونية. ومنذ تقديم تقريره الأخير، أعلنت حكومتي كندا وألمانيا تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للانتخابات في سيراليون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيستخدم الصندوق الاستئماني أيضا لتيسير إفاد مراقبين انتخابيين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولإجراء تدريب للمراقبين المحليين وممثلي الأحزاب السياسية.

وفتحت مكاتب إقليمية لتنسيق العملية الانتخابية في جميع مقاطعات سيراليون، وكذلك في المنطقة الغربية (فريتاون). وساعدت البعثة اللجنة الانتخابية الوطنية في نقل مواد وأفراد تسجيل الناخبين إلى محطات التسجيل في جميع أنحاء البلد، وفي إعدادهم لاحقا.

٣٣ - وكما سبق ذكره، أجرت قوات البعثة تعديلات على نظام انتشارها بغية توفير مظلة أمنية فعالة للعمليات الانتخابية. وانتهت من وضع حدود المسؤوليات الأمنية بين قوات البعثة وشرطة سيراليون، كما وضعت ترتيبات ملائمة للاتصال لتمكين الشرطة من اللجوء للبعثة طلبا للمساعدة. وتجري تدريبات لاختبار الترتيبات الأمنية ليوم الاقتراع.

٣٤ - وواصل مستشارو الشرطة المدنية التابعون للبعثة، هم وأفراد العنصر العسكري فيها، تقديم المساعدة إلى شرطة سيراليون لوضع مبادئ توجيهية بشأن أمن نقاط الانتخابات من خلال وضع أوامر تنفيذية للشرطة. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٨٩ (٢٠٠٢)، قامت البعثة بنشر ٣٠ من مستشاري الشرطة المدنية الإضافيين، سيقومون بمهام تتصل بالانتخابات، تتضمن تقديم المشورة والدعم إلى شرطة سيراليون لدى اضطلاعهم بواجباتهم المتعلقة بالانتخابات ومساعدتهم في وضع وتنفيذ برنامج للتدريب على الانتخابات لأفرادها. وقد يلزم استبقاء مستشاري الشرطة الإضافيين هؤلاء بعد إجراء الانتخابات لتعزيز الأبعاد الرئيسية للدعم الذي تقدمه البعثة إلى شرطة سيراليون.

٣٥ - كما قدمت البعثة دعما فنيا إعلاميا، ووفرت مرافق للجنة الانتخابية الوطنية، وذلك لتيسير نشر المعلومات بشأن عملية تسجيل الناخبين. وفي الوقت ذاته، ساعدت البعثة اللجنة على تصميم شعارات وملصقات الانتخابات التي استخدمت أثناء عملية تسجيل الناخبين، ووفرت تدريبا بشأن العملية الانتخابية للموظفين الإعلاميين الوطنيين.

سابعا - حقوق الإنسان

محاربين سابقين من الأطفال ونساء مختطفات في مقاطعة كيبلاهون الذين لم تتم إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية السابقة. كما قاموا بالتحقيق في التقارير التي تفيد بأن المحاربين السابقين من الأطفال ما زالوا يستغلون للعمل بالسخرة في عمليات تعدين الماس في حقول تونغو، مقاطعة كينيمبا. وفي حين لم تعرب أي من المختطفات عن رغبة واضحة لترك مختطفيتها، فإن معظم الأطفال المختطفين العاملين في المناجم أعربوا عن رغبتهم في لَمَّ شملهم مع أسرهم. وقام وفد من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بزيارة سيراليون في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير لمواصلة دراسة أثر الحرب على المرأة.

٤١ - وقد بدأت مجموعات من النساء المختطفات في مقاطعات كونو وبومبالي وبورت لوكو وتونكوليلي اللاتي تركهن مختطفوهن في المشاركة في مشاريع إعادة الإدماج المجتمعية التي أقامتها وكالات حماية الأطفال لتدعيم عملية لم شمل الأسر وإعادة إدماج الأطفال. وفي أعقاب عملية نزع السلاح، توجد أعداد متزايدة من أطفال الشوارع المسجلين في فريتاون والعواصم الإقليمية بو وكينيمبا وماكين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، نشرت البعثة أشمل تقرير حتى الآن لمدى حدوث العنف الجنسي المتصل بالحرب وآثاره في سيراليون، استنادا إلى البحوث التي أجرتها منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، وهي منظمة مقرها في الولايات المتحدة، بدعم من البعثة.

٤٢ - وقد أنشأت البعثة برنامجا تدريبيا مستمرا لجميع الوحدات التابعة لها، بشأن حقوق المرأة والطفل. وفي إطار هذا البرنامج، يقوم موظفو حقوق الإنسان التابعون للبعثة والمستشار في مجال حماية الأطفال بالبعثة بتوفير التدريب للعاملين في عمليات حفظ السلام كجزء من برنامج إدخالهم الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دائرة التدريب والتقييم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ما برحت تنتهج سياسة

٣٨ - أدى إنجاز نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا، إلى تحسن عام في حالة حقوق الإنسان في سيراليون. إلا أن توفر إمكانية الوصول إلى مناطق أخرى في الشرق كشف النقاب عن مزيد من الأدلة على الفظائع التي ارتكبت أثناء الصراع. وقد قامت البعثة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الخرق الجسيم للقانون الإنساني الدولي التي حدثت في الماضي في مقاطعتي كونو وكيبلاهون. وتم تحديد عدد من المقابر الجماعية في قرية تقع شمال كويديو. كما كشف نشر جيش سيراليون مؤخرا في كيبلاهون عن وجود ما يدعى بأنه "منازل إعدام" في المقاطعة، حيث كان المدنيون، حسبما تفيد التقارير، يعذبون ويقتلون. ومن المهم أن يحافظ على مواقع ومصادر الأدلة هذه إلى أن تتوافر إمكانية إجراء التحاليل الطبية الشرعية الصحيحة. كما جمعت البعثة شهادات من أشخاص شوهوا أثناء الصراع. وتقوم البعثة حاليا بإعداد قاعدة بيانات لرسم خريطة للصراع وستخطر الجماعات المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان بخبرتها في ذلك المجال.

٣٩ - وقد تحسنت بشكل عام الأوضاع في زرنانات الشرطة والسجون خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك فإن البطء في إنشاء مرافق للمحاكم وضعف أداء المسؤولين القضائيين في كثير من المقاطعات قد أضعف بشدة الأداء العام لإقامة العدالة وعطل عملية اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وبغية مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في البلد على نحو وثيق، فتحت البعثة مكتبا إقليميا ثالثا لحقوق الإنسان في بورت لوكو.

حماية النساء والأطفال

٤٠ - بعد إنجاز عملية نزع السلاح، قام موظفو حقوق الإنسان التابعون للبعثة باقتفاء أثر الحالات التي انطوت على

٤٥ - وقد دعت البعثة علنا المعنيين بالأمر إلى تقديم أي معلومات يمكن أن تساعد التحقيق الذي تجريه البعثة. وفي الآونة الأخيرة، قام نائب قائد القوة بالبعثة بزيارة جميع الوحدات في الميدان لكي يؤكد للجنود أهمية التقيد الصارم بأعلى معايير السلوك كما هو منصوص عليها في مدونة قواعد السلوك للعاملين في عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع لقادة الوحدات في فريتاون، تم فيه تشديد على أن القادة سيعتبرون مسؤولين شخصيا عن سلوك الجنود التابعين لهم. كما قررت البعثة أن تنشئ على الفور لجانا خاصة لحماية الأطفال في كل وحدة يتم نشرها لرصد سلوك أفراد البعثة، وستقيم البعثة آليات تنسيقية مع اللجان الإقليمية لحماية الأطفال التي أنشأتها الحكومة، لجمع المعلومات عن الانتهاكات المزعومة.

لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة

٤٦ - في ٣ كانون الثاني/يناير، قدم ممثلي الخاص إلى الرئيس كباح أسماء الأعضاء الوطنيين المقترحين الأربعة في لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة بينما قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ترشيحات لثلاثة أعضاء دوليين في اللجنة. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الاضطلاع بأنشطة للتوعية بلجنة تقصي الحقيقة والمصالحة.

٤٧ - وقامت بعثة للتخطيط من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة سيراليون في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير لإجراء مناقشة مع حكومة سيراليون، والبعثة، والشركاء الآخرين بشأن المسائل العملية المتصلة بإنشاء لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وبعد الزيارة، عين أمين تنفيذي مؤقت للجنة. ومن المقرر أن تبدأ الأمانة المؤقتة عملها قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ٢١ شباط/فبراير، وجهت مفوضية حقوق الإنسان نداء إلى الجهات المانحة

نشطة لتحسين تدريب القوات بشأن هذه المسائل؛ ووضعت نموذجا تدريبيا للتوعية بالمسائل الجنسانية للعنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، طبق في أربع عمليات لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٤٣ - وكما ذكر في تقرير التاسع إلى مجلس الأمن (S/2001/228)، وردت تقارير إلى البعثة في أوائل عام ٢٠٠١ تزعم بوجود استغلال جنسي للقصر والفتيات من جانب أفراد الأمم المتحدة، وأجرت البعثة تحقيقا في الأمر، ولكن لم يوجه انتباهها إلى حالات بعينها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أبلغت اليونيسيف ومنظمة كاريتاس - ماكينى ممثلي الخاص بوقوع عدة حالات من الاستغلال الجنسي للقصر، حسبما يزعم، من جانب العاملين في حفظ السلام في كابالا وبو ولونغوي. وفي ٢٣ شباط/فبراير، بدأ المستشار في مجال حماية الأطفال التابع للبعثة وقسم حقوق الإنسان بالبعثة في مراقبة العاملين في حفظ السلام في لونغي. وسيجرى تحقيق مشترك بالتعاون مع اليونيسيف ومؤسسة كاريتاس - ماكينى بشأن الحالات المحددة التي أبلغ عنها في لونغي وكابالا وبو.

٤٤ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، قامت بعثة تقييم مشتركة من المفوضية وصندوق إنقاذ الطفولة، المملكة المتحدة، بنشر تقرير يزعم أن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية متورطون في الاستغلال الجنسي للأطفال والفتيات في مخيمات اللاجئين في غينيا ولييريا وسيراليون. وأصدر الناطق باسمي بيانا في ٢٧ شباط/فبراير، يكرر فيه التأكيد على سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التهاون مطلقا في هذه الانتهاكات. وإنني أعترم إجراء تحقيق في هذه المسألة على نحو عاجل وبأسلوب يتسم بالشفافية، وأصدرت تعليماتي إلى جميع وكالات الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير تأديبية حاسمة ضد أي موظف من موظفيها يتبين أنه اشترك في هذه الأعمال المرفوضة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ستكون البعثة في وضع يمكنها من أن توفر للمدعي العام الأدلة التي يجمعها قسم حقوق الإنسان والتي يتم جمعها من مصادر محلية أخرى والاستفادة من خبرتها الوفيرة في القيام بحملة محلية ناجحة للتوعية فيما يتعلق بكل من المحكمة الخاصة ولجنة تقصي الحقيقة والمصالحة.

ثامنا - النواحي الإنسانية

مشاورات الجهات المانحة

٥١ - زار ممثلو ١٢ بلدا ومؤسسة سيراليون في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير، لإجراء مشاورات مع الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية وغير الحكومية الوطنية. وكان الهدف الرئيسي للمشاورات استعراض الاحتياجات الإنسانية للبلد بالصورة التي عرضت بها في عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٢، وتعبئة الموارد من أجل إعادة توطين وإعادة إدماج المشردين واللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، سعت المشاورات إلى زيادة توعية الجهات المانحة بالحاجة إلى جعل المساعدة مضطردة من أجل الإنعاش فيما بعد الصراع، والانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة. وأكدت الجهات المانحة مجددا التزامها بمواصلة دعمها لسيراليون بعد الانتخابات.

اللاجئون والعائدون

٥٢ - هناك ما يقدر في الوقت الراهن بـ ١٠٧ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة إليهم في مخيمات في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن عدد إضافي من اللاجئين غير المسجلين يعيشون خارج المخيمات، ويقدر عددهم بـ ٨٠ ٠٠٠ لاجئ. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قدمت المفوضية المساعدة من أجل إعادة ٦٨ ٦٩٨ لاجئ إلى الوطن، علاوة على عشرات الآلاف الذين عادوا تلقائيا. وقدمت المفوضية حتى الآن المساعدة

للمساهمة في ميزانية لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، التي تبلغ نحو ١٠ ملايين دولار لفترة الـ ١٥ شهرا الأولى.

المحكمة الخاصة

٤٨ - وردت خلفية الزيارة التي قامت بها مؤخرا بعثة التخطيط إلى سيراليون في تقرير الثاني عشر، (S/2001/1195، الفقرتان ٧١ و ٧٢). وقد صدر تقرير بعثة التخطيط بوصفه الوثيقة S/2002/246. وأثناء زيارة سيراليون، خصص قدر كبير من الوقت لإجراء مناقشة مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى بشأن مدى توفر الموارد على الصعيد المحلي لدعم إنشاء وتشغيل المحكمة الخاصة. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المعنيون بالأمر، من الواضح أن الموارد المطلوبة ستكون إما محدودة أو، وهو الأغلب، غير موجودة. وبالنظر إلى ضرورة أن تعمل المحكمة الخاصة في حدود ميزانية مضغوطة، وأيضا ضرورة إحراز تقدم في وقت مبكر، تحتم أن يولى الاعتبار للإمكانية التي يتيحها وجود البعثة.

٤٩ - وخلصت بعثة التخطيط، أولا، إلى أن البعثة ستكون قادرة على تقديم المساعدة في المجالات البالغة الأهمية وهي الدعم اللوجستي، وفي ميادين إدارة شؤون الموظفين، والمالية، والاتصال، والنقل، والمشتريات. وفي كل مجال من تلك المجالات، تتميز البنية التحتية الإدارية للبعثة بأنها مستقرة بالفعل. وعلى أساس الفهم بأن ما تقدمه البعثة من مساعدة في هذه المجالات سيكون على أساس رد التكاليف، وينطوي في بعض الحالات على تمويل توفير موظفين إضافيين لتكملة الموارد الحالية للبعثة، تحت إدارة البعثة، فلن ينطوي ذلك على تحمل البعثة لأية تكلفة. وسيكون من المنطقي على ما يبدو استخدام بنية تحتية مستقرة لدعم تشغيل البعثة والمحكمة، فيما يتعلق ببعض الوظائف الأساسية المماثلة، بما يمثل أكفأ استخدام للتمويل الذي تقدمه الدول الأعضاء.

شباط/فبراير، حيث أعيد إلى الوطن ١ ٩٤١ لاجئا حتى ٢٦ شباط/فبراير. ويجري أيضا إعادة أعداد صغيرة من أبناء سيراليون إلى الوطن من بلدان اللجوء الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

إعادة توطين المشردين داخليا

٥٦ - حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كان مسجلا حوالي ٢٠٤ ٠٠٠ مشرد وتقدم لهم وكالات الأمم المتحدة المساعدة. وتنظم إعادة توطين المشردين داخليا على مراحل. ففي المرحلة الأولى، التي تنفذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعيد توطين ٤ ٠٠٠ مشرد داخليا و ١٣ ٠٠٠ عائد من المقيمين في مخيمات ومجتمعات مضيقة في مقاطعة بورت لوكو، حيث أعيد توطينهم في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو. وقد بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٢، في إطار المرحلة الثانية إعادة توطين المشردين من مقاطعة المنطقة الغربية (فريتاون) وتونكوليلي، إلى مقاطعة كامبيا وبورت لوكو وبمبالي.

٥٧ - وباكتمال عملية نزع السلاح، أعلن أن مقاطعات كوينادوغو، وتونكوليلي، وبمبالي، وكونو، وأجزاء من مقاطعة كيلاهون مناطق آمنة لإعادة التوطين. وهناك ما يربو على ٢٦٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا والعائدين، يحتاجون إلى المساعدة المتمثلة في تزويدهم بطرود تضم مواد غذائية وعناصر غير غذائية لإعادة التوطين، فضلا عن النقل أثناء المرحلة الثالثة من إعادة التوطين في هذه المناطق. والمتوقع أن تسير هذه المرحلة على ما يرام قبل بدء موسم الأمطار والانتخابات. وقد عرض المجتمع الإنساني تقديم المساعدة إلى البعثة فيما يتعلق بنقل المشردين إلى مناطق نشأهم. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أنه يتوقع أن يواجه تعطل شحنات الأغذية التي هي قيد التجهيز، في موسم تموز/يوليه الحاسم، ما لم ترد إليه تبرعات عاجلة لتغطية العجز البالغ ٢٥ ٠٠٠ طن.

لعدد مجموعه ٨٤٦ ١٧ من المشردين العائدين، لإعادة توطينهم في مناطقهم الأصلية.

٥٣ - وعلى نحو ما أشير إليه من قبل، أسفر الصراع المسلح في ليبيريا عن تدفقات جديدة من اللاجئين الليبيريين والعائدين السيراليونيين، منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي كانون الأول/ديسمبر، تدفق ٢٠٠ لاجئ ليبيري و ٣ ٠٠٠ عائد سيراليوني. وفي ٦ آذار/مارس، سجلت سلطات الهجرة ما يربو على ١٠ ٧٠٠ ليبيري، وما يزيد على ٧ ٤٠٠ سيراليوني، عند نقطة العبور الرئيسية في جينديما، بجنوبي سيراليون. وحدث تدفق آخر لما يقرب من ١ ٦٠٠ لاجئ ليبيري، منذ نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في بويدو وكيوندو.

٥٤ - وتقوم المفوضية وحكومة سيراليون بإبلاغ اللاجئين الليبيريين في مناطق الحدود في كاليهون وجينديما بالمخاطر الأمنية التي لا تزال ماثلة في مناطق الحدود، وبشأن مطالبة الحكومة بانتقالهم إلى مخيمات في مقاطعة بو. وشرعت البعثة بناء على طلب المفوضية، في عملية لنقل اللاجئين والعائدين من مناطق الحدود إلى مقاطعتي بو وكينميا. وتقدم المفوضية في الوقت الراهن المساعدة إلى ٨٣٥ ٥ لاجئا انتقلوا إلى مخيم جيمي باغبو للاجئين ليقموا في أماكن مؤقتة يجري تحويلها إلى مخيمات للاجئين. ويأتي هذا التدفق الأخير، إضافة إلى عدد اللاجئين السابق وهو ٧ ٠٠٠ لاجئ، كانوا في سيراليون طوال العقد الماضي.

٥٥ - والعمل جارٍ فيما يتعلق بتيسير قيام المفوضية بإعادة لاجئي سيراليون إلى الوطن على متن سفينة من غينيا، بمعدل يبلغ ٥٠٠ عائد أسبوعيا. والمتوقع أن يزيد هذا العدد ليصل إلى ١ ٥٠٠ لاجئ أسبوعيا يتم نقلهم برا في منتصف آذار/مارس، عندما يصبح مركز كامبيا الحدودي جاهزا للعمل. وقد بدأ تيسير عودة اللاجئين إلى الوطن من ليبيريا في ١٣

٢٠٠١، بعد أن كانت ٦١ مليون دولار عام ١٩٩٩. ومن ناحية ثانية، مولت التدفقات من المعونة زيادة قدرها ٣٤ في المائة في مجال الواردات عام ٢٠٠١، وزيادة في عجز الحساب الجاري بلغت ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٦٠ - وبالرغم من هذه التطورات المواتية فلا تزال الحالة الاقتصادية العامة لسيراليون مزعزعة. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغت القيمة الحالية الصافية لديون البلد، وهي ١,٢ بليون دولار من الديون الحكومية والديون الخارجية المكفولة حكوميا ١٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧٥٧ في المائة من الصادرات. وفي الوقت ذاته بلغ البلد "نقطة اتخاذ القرار" فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ٢٠٠٢، وهي النقطة التي تتيح إعفاء مؤقتا من الديون. وسيصبح هذا الإعفاء تاما إذا استمر أداء سيراليون جيدا وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي لخفض الفقر، وتيسير النمو على مدى السنتين المقبلتين لتلبية شروط بلوغ "نقطة الإنجاز". ومع زيادة تقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ستتهبط نسبة خدمة الديون لسيراليون من ٧٤ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وستبلغ الوفورات الناجمة عن خدمة الديون حوالي ٣٧ مليون دولار في السنة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع سنويا).

عاشرا - الجوانب المالية

٦١ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٥٦/٢٥١، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مبلغا إجماليا ٦٩٢ مليون دولار، من أجل الإنفاق على البعثة في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقمت أيضا بتقديم ميزانية تفصيلية إجمالية ٤٧٦ ٤٠٠ ٦٦٩ دولار من أجل الإنفاق على البعثة في الفترة المالية

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٨ - منذ قدمت تقريرتي الأخير واصلت البعثة توفير المعلومات لموظفيها العسكريين والمدنيين بشأن آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وشارك عدد مختار من حفظة السلام في برنامج تدريب المتدربين، الذي يسعى إلى نقل المعرفة بقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى حفظة السلام وإلى خلق الوعي من خلال الممثلين المدربين.

تاسعا - التطورات الاقتصادية

٥٩ - شهدت فترة إعداد التقرير انتعاشا مستمرا لاقتصاد سيراليون. وقد أسهم تحسن الحالة الأمنية وازدياد ثقة المستهلك والمستثمر، والتقليص الجذري للحواجز المفروضة على الحركة المحلية وعلى التجارة، وتكثيف أنشطة إعادة التوطين والإنعاش، وزيادة الناتج الزراعي، والتوسع في الواردات التي تمولها الجهات المانحة، والنمو القوي للتجارة الداخلية، جميعا، في الاتجاهات الاقتصادية المواتية عموما. وعملت السياسات المالية والنقدية على احتواء التضخم الذي بلغ ٣,٤ في المائة عام ٢٠٠١ بالرغم من التخفيض في قيمة الليون، على نحو سليم، بنسبة ٣٠ في المائة (مما أدى إلى انقلاب كامل لمسار الارتفاع المطرد في قيمة العملة عام ٢٠٠٠). وبدأت الصادرات أيضا في الانتعاش تدريجيا.

وقد ارتفعت الصادرات المسجلة (٦ ملايين دولار عام ١٩٩٩ و ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠)، لتصبح ٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠١، يخص ٩٠ في المائة منها الماس، الذي يوجه من خلال عملية إصدار الشهادات (٢٤ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١٠ ملايين دولار عام ١٩٩٩). وبلغت الصادرات المعدلة بما يلائم بيانات الشركاء التجاريين، بشأن واردات الماس من سيراليون، ١٢٠ مليون دولار عام

الانتخابية. ومن ناحية ثانية، يجب على اللجنة الانتخابية الوطنية أن تستخلص الدروس اللازمة من هذه العملية وأن تُقَّوم جميع أوجه القصور، ولا سيما مشاكلها التنظيمية والإدارية. ويجب على اللجنة أيضا أن تنسق بصورة وثيقة مع المفوضية، وأن تعجل بالترتيبات اللازمة لتسجيل اللاجئين العائدين.

٦٦ - وستكون فترة الحملة الانتخابية التي ستبدأ في الأسابيع المقبلة، مرحلة حاسمة بالمثل. ويتوقع سكان سيراليون أن تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم أنشطة حملاتها الانتخابية بطريقة تنم عن المسؤولية والنضج، بغية الحفاظ على الاستقرار السائد. وقد بذل الشركاء الدوليون جهودا جديرة بالثناء، لضمان حصول جميع الأحزاب السياسية على فرصة عادلة للتنافس في الانتخابات. ويستحق المديح على وجه الخصوص، المعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة ويستمنستر من أجل الديمقراطية، للدور الذي يقومون به في تشجيع تطور الأحزاب السياسية. وأوجه الثناء أيضا إلى حكومتَي سيراليون ونيجيريا لما قدمته من مساعدة لتمكين الجبهة المتحدة الثورية من تحويل نفسها إلى حزب سياسي. ومن ناحية ثانية، يتعين على اللجنة الانتخابية الوطنية العمل بطريقة تتسم بالشفافية والحيادة، وأن تشرك جميع أصحاب المصلحة ولا سيما الأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني، في مشاورات تعقد على نحو أكثر انتظاما، لدعم الثقة في العملية الانتخابية.

٦٧ - وتعد البيانات العامة الأخيرة الصادرة عن قادة الجبهة المتحدة الثورية والتي أعربوا فيها عن التزامهم بتحويل حركتهم إلى حزب سياسي والانضمام إلى التيار الرئيسي للعملية الديمقراطية تطورا يستحق الترحيب. ويتعين تشجيعهم على مواصلة السير في هذا الطريق البناء، والمشاركة بهمة في مشاريع تنمية الأحزاب تحت رعاية كل من المعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة ويستمنستر

٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهي الآن معروضة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وعلى الجمعية العامة لمراجعتها وللاستعراض التشريعي لها والنظر فيها.

٦٢ - لهذا فإنه إذا وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٧٠ أدناه بتمديد ولاية البعثة، فإن تكاليف تشغيل البعثة والإنفاق عليها خلال فترة التمديد ستقتصر على الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة.

٦٣ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٦٥,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام لغاية تاريخه ٢,٠٠١ مليون دولار.

حادي عشر - ملاحظات وتوصيات

٦٤ - أتاح استكمال عملية نزع السلاح ونشر البعثة بشئ أنحاء البلد بيئة تتسم بقدر أكبر نسبيا من الأمن وتتيح الفرصة لسيراليون كيما تعقد انتخابات حرة ونزيهة تتمتع بالمصداقية، وتركز على المصالحة الوطنية والإنعاش وبناء المؤسسات المستدامة. وبعد مضي أكثر من ١٠ سنوات على الحرب الأهلية القاسية، تعد هذه فرصة فريدة لا يصح أن يضيعها أبناء سيراليون وقادتهم. ومن الضروري تماما أن تغتنم الحكومة والجماعات المسلحة السابقة فضلا عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني هذه الفرصة لإعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى بلدهم.

٦٥ - وأشد الأولويات إلحاحا بالنسبة لسيراليون في هذه المرحلة كفالة عقد الانتخابات المقبلة بطريقة تتسم بالمصداقية وفي بيئة آمنة وسلمية بصورة معقولة. ويشجعني التقدم المحرز حتى الآن في التحضير للانتخابات، بمساعدة المجتمع الدولي. كما أن المناخ السلمي الذي اتسم به تنظيم عملية تسجيل الناحيين يبشر بالأمل فيما يتعلق بالمراحل المقبلة من العملية

اكتمال عملية نزع السلاح، لا تزال الحالة الأمنية حتى الآن في البلد، وفي المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو، هشة أساسا. وسيستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تصبح لقوات الأمن في سيراليون القدرة على النهوض بالمسؤولية الكاملة عن أمن البلد. وبدون استقرار مطرد لن يمكن أن تتحقق جهود توطيد السلام، المشار إليها آنفا. ولذا فلا مناص من استمرار مشاركة البعثة في تسيير الأمور بعد عقد الانتخابات. ولهذا السبب، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٧١ - وإذا استمرت الحالة الأمنية في التحسن في سيراليون بعد إجراء الانتخابات، سيلزم إجراء تعديلات للقوام الحالي لقوات البعثة وتكوينها ونشرها. وكما ذكر من قبل، يجري بالفعل وضع الخطط الأولية لتلك التعديلات. ومن ناحية أخرى سيكون من الضروري مراقبة الكيفية التي تتطور بها الحالة بعد الانتخابات وإجراء تقييم شامل للتطورات في كل من سيراليون والبلدان المجاورة لكفالة ملائمة أي اقتراحات بإجراء تعديلات للحالة السائدة. وسيرد في تقريره الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، مثل هذا التقييم، مشفوعا بمعايير نموذجية محددة تتعلق بجهود توطيد السلام.

٧٢ - ويتعين بدء عملية الإنعاش الوطني مبكرا لكي تسهم في توطيد السلام في أقرب فرصة. وينبغي إيلاء أولوية لجوانب برنامج الإنعاش ذات الأهمية لاستقرار البلد، ولا سيما إعادة إدماج المشردين واللاجئين العائدين، وخلق العمالة، فضلا عن إصلاح البنية الأساسية الحيوية. وسيتم على وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز أن تشارك بهمة في جهود الاستقرار هذه. ولقد بدأ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في وضع استراتيجية بالفعل للانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة تقديم الدعم للإنعاش الوطني وبناء السلام في سيراليون.

الديمقراطية، والتي تستهدف النفع لجميع الأحزاب السياسية الشرعية في سيراليون. على أن صدق التزام حزب الجبهة المتحدة الثورية بالعملية الديمقراطية سيقاس بمسلكه قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

٦٨ - وعلى إثر إعلان نتائج الانتخابات سيلزم رصد رد فعل جميع الأحزاب بصورة وثيقة، وتقييم البيئة الأمنية الناشئة، بغرض كفالة الانتقال السلمي إلى الحكومة الجديدة المنتخبة. وفي هذا الصدد، تستعد البعثة لمواجهة جميع السيناريوهات الطارئة المحتملة، وتعترم تقديم المساعدة لكفالة المحافظة على الاستقرار في فترة ما بعد الانتخابات.

٦٩ - وكما ورد في تقريره السابق (S/2001/1195) لن توفر الانتخابات في حد ذاتها حلا دائما للأزمة في سيراليون. فبدون مؤسسات حكومية وطيدة الأركان، في شتى أنحاء البلد، وبدون الوكالات الأمنية القادرة على الدفاع عن البلد ضد كل من التهديدات الداخلية والخارجية، سيظل الاستقرار المحرز حتى الآن في سيراليون هشا. ولذا يجب في الفترة التي تعقب إجراء الانتخابات على الفور تركيز جهود الحكومة الجديدة المنتخبة والمجتمع الدولي من أجل توطيد السلام. وفي هذا الصدد، يلزم توجيه اهتمام عاجل للجوانب غير المنجزة من عملية السلام ولا سيما بسط سلطة الدولة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة سيطرة الحكومة على مناطق تعدين الماس. وسيتم تكملة هذه الجهود أيضا بإعادة تنشيط النظام القضائي، وتعزيز وكالات إنفاذ القانون، فضلا عن استعادة الخدمات العامة الأساسية وجهود الإنعاش في شتى أنحاء البلد.

٧٠ - ولقد استثمر المجتمع الدولي استثمارات كبيرة في سيراليون سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد المالي. ولذا فمن المحتّم أن يصون المجتمع الدولي التقدم المهم الذي أنجز وأن يحافظ على مساره حتى تتحقق الأهداف. وبرغم

٧٣ - بقوات أن تدعم الأمم المتحدة في تنفيذ التدابير الوقائية التي وضعتها البعثة.

٧٦ - وختاماً أود أن أثني على شعب وحكومة سيراليون، وعلى ممثلي الخاص، وعلى جميع موظفي البعثة العسكريين والمدنيين للتقدم الملحوظ المحرز خلال الفترة المعد عنها التقرير. وأود مرة أخرى، أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولوكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي وكثير من فرادى البلدان المانحة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لدعمها الثابت لعملية السلام في سيراليون.

وستشكل المصالحة الوطنية وكفالة المساءلة عن الفظائع المرتكبة أثناء الصراع جانباً مهماً أيضاً من جوانب توطيد السلام. ودونما شك، ستكتسب الأعمال التحضيرية لإنشاء المحكمة الخاصة ولجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، زهما بعد الانتخابات، وسيتمتع معالجة القيود التي تكتنف جهود التصدي لفظائع الماضي بتأي. وفي هذا الصدد، أتوقع أن تتعاون الحكومة والبعثة والمجتمع المدني بصورة وثيقة وأن تكثف من الأنشطة الرامية إلى إحاطة الجمهور علماً بأعمال المحكمة الخاصة ولجنة تقصي الحقيقة والمصالحة.

٧٤ - ولا يزال القلق يساورنا بشدة بشأن التصعيد الأخير للصراع في ليبيريا. وسيكون من العسير للغاية حماية الأمن والاستقرار الذي تحقق في سيراليون طالما استمر الصراع في دولة مجاورة. ولذا أرحب بعقد اجتماع قمة اتحاد نهر مانو في الرباط في ٢٧ شباط/فبراير. وأمل أن يكون هذا الحدث إيذاناً ببدء حوار مطرد بين قادة المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو، والذي ينبغي أن يتناول مصادر عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ويعمل على بناء الثقة فيما بين البلدان الثلاثة. وأود أن أثني على جلالة الملك محمد السادس لتيسير عقد اجتماع القمة.

٧٥ - وأعرب عن غاية الانزعاج بسبب التقارير الأخيرة للاستغلال الجنسي للقاصرات والنساء في المنطقة دون الإقليمية. وكما ذكر آنفاً، طلبت من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تحقيق واف. وبالإضافة إلى تعزيز التدابير الوقائية والتأديبية من جانب وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية سيكون من المهم أيضاً معالجة الأسباب الأساسية للمشكلة، بما في ذلك الفقر وانحياز قيم المجتمع. وفيما يتعلق بسوء السلوك المزعوم من جانب حفظة السلام، صدرت التعليمات للبعثة بإجراء تحقيق دقيق وشامل. وفي الوقت ذاته، من المحتم بالنسبة للبلدان المساهمة

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

القوام المأذون به: الأفراد العسكريون: ١٧ ٥٠٠ (يصل عدد المراقبين العسكريين إلى ٢٦٠ مراقبا)

الشرطة المدنية القوام الحالي، مفتوح في الوقت الراهن، والمرجح أن يصل إلى ٩٠ فردا

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو القطاع والقيادة العامة	المجموع
١٥	٤	١٠٩		١٢٨
١٠	١	١١٩		١٣٠
		١٢		١٢
١٠				١٠
١١				١١
٥	٥	٦١٦		٦٢٦
١٠	١٧	٤ ٢٠٣	٥٠	٤ ٢٨٠
١٢	١٨	٤ ١٧٤	٦٥	٤ ٢٦٩
٦				٦
٥				٥
٥				٥
١٢				١٢
٢				٢
١٠	٥	٨١٣	٥	٨٣٣
٢				٢
٣				٣
٦				٦
٢٤				٢٤
٦	١٠	٨٤٧	٥٨	٩٢١
١٢	٤	٧٧٦		٧٩٣
١				١
٢				٢
١٠				١٠
٥				٥
١١	١٤	٩٩٦	٦٣	١ ٠٨٤
٨				٨

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو القطاع والقيادة العامة	المجموع
ماليزيا	١٠			١٠
مصر	١٠			١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧			٢٢
نيبال	١٠	٨٠٠		٨١٥
نيجيريا	١٠	٣ ٢٣٦	٦٤	٣ ٣٢٥
نيوزيلندا	٢			٢
المجموع	٢٦٠	١٠٥	٣٠٥	١٧ ٣٧١

قائد القوة: كينيا؛ نائب قائد القوة: نيجيريا؛ رئيس المراقبين العسكريين: باكستان

الشرطة المدنية: الأردن: ٣، بنغلاديش: ٤؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: ١؛ زامبيا: ٨؛
زمبابوي: ٦؛ سري لانكا: ٢؛ السنغال: ٣؛ غامبيا: ٤؛ غانا: ٨؛ كندا: ٤؛ كينيا: ٥؛
ماليزيا: ٣؛ النرويج: ٤؛ نيبال: ٥؛ النيجر: ٢؛ نيجيريا: ٣؛ الهند: ٢؛ المجموع: ٧٣.

